تاريخ التقديم ٧/٣٠ تاريخ القبول ٩/٢٠
تاريخ النشر ١٠ /٢٥

عولمة حقوق الإنسان

The Globalization of Human Rights.

بيمبو أوجونبانجو،
دكتوراه / دائرة الحكومة / جامعة ولاية لاغوس / كلية الدراسات الأساسية والمتقدمة، لاغوس، نيجيريا.
أولوسي إيليا أكينبود
مرشح الدكتوراه / قسم العلوم السياسية / جامعة أوبافيمي أولولو (UAO) / إيل-إيفي، ولاية أوسون، نيجيريا
'Bimbo OGUNBANJO
PhD ,Department of Government ,Lagos State University
School of Basic and Advanced Studies, Lagos, Nigeria.
Oluseyi Elijah AKINBODE
Doctoral Candidate, Department of Political Science, Obafemi Awolowo University (OAU), Ile-Ife, Osun State, Nigeria

المستخلص

في هـذه الورقـة البحثيـة، نـود أن نجـادل بالقـول إن حقـوق الإنسـان هـي أيضـا جـزء مـن عمليـة العولمـة. وتُعـرَّف حقـوق الإنسـان بأنهـا مُثُـل مبنيـة اجتماعيـا للحريـة ورفـاه الإنسـان. وحقـوق الإنسـان، بحكـم طبيعتهـا ولغتهـا ذاتهـا، هـي حقـوق عالميـة. وفيـما يـلي، نـود أن نحـدد عمليـة عولمـة حقـوق الإنسـان بطـرق شـتى. أولا، سـننظر في التطـور المتتـالي لمفاهيـم مختلفـة للحقـوق منـذ بدايـة الحداثـة إلى الحـاضر. وينصـب التركيـز هنـا عـلى إظهـار الكيفيـة التـي تطـورت بهـا التعاريـف المتنافسـة لحقـوق الإنسـان تاريخيـا بحيـث نجـد، عندمـا ننظـر إلى العـالم اليـوم، المفاهيـم الرئيسـية لحقـوق الإنسـان، وهـي مفاهيـم في توتـر دائـم و لا تتناسـب بالـضرورة مـع بعضهـا البعـض. ويبحـث الجـزء الثـاني مـن هـذه الورقـة البحثيـة في عولمـة الحقـوق بوصفهـا عمليـة تنطـوي عـلى نقـل الأفـكار العالميـة لحقـوق الإنسـان إلى مواقـع وأماكـن ثقافيـة جديـدة. ويبحـث الجـزء الثالـث والأخـير مـن هـذه الورقـة ظهـور أشـكال مؤسسـية وتنظيميـة جديـدة تسـتند إلى فكـرة حقـوق الإنسـان وتتمثـل وظيفتهـا في تعزيـز حقـوق الإنسـان في السـياق العالمـي. وكثـيراً مـا يقـال إن هـذه الأشـكال الجديـدة تشـكل شـيئاً يسـمى «المجتمـع المـدني العالمـي» أو «العالميـة العابـرة للحـدود». وكـما هـو الحـال بالنسـبة للأقسـام الأخـرى، سـندرس هـذا المفهـوم ونطـرح سـؤالا: هـل أدت العولمـة إلى ظهـور المجتمـع المـدني العالمـي، وإذا كان الأمـر كذلـك، فـما هـي طبيعـة هـذا الكيـان الجديـد؟

الكلـمات المفتاحيـة: العولمـة، حقـوق الإنسـان، الحقـوق العالميـة، المجتمـع المـدني العالمـي، العالميـة العابـرة للحـدود.

المقدمة

مصطلحات «العولمة» و»حقوق الإنسان» تثير اهتمامًا كبيرًا في العلوم الاجتماعية والإنسانية، وتمتد عبر مجموعة واسعة من المجالات والآراء. يشير مصطلح «العولمة» إلى انتشار الرأسمالية العالمية الذي بدأ بالتوسع الإمبريالي الأوروبي وازداد قوة مع الثورة الصناعية واتخذ العديد من الأشكال الجديدة في القرن العشرين، بما في ذلك الشراكة العابرة للحدود. من الناحية الأساسية، تعني العولمة زيادة درجة وشدة ما أطلق عليه ماكس فيبر «العقلانية الأداتية» التي تنتشر عبر الزمان والمكان إلى كل منطقة تقريبًا على الكوكب. ومع ذلك، هناك اختلاف كبير حول الطبيعة الدقيقة لهذه العملية ونتائجها. بينما يرى البعض (باغواتي ٢٠١٤؛ أكيجو ٢٠١٩) أن العولمة هي توسيع للحرية والفرص، يرى آخرون (فالك ١٩٩٩؛ نوكوي ٢٠١٥؛ هارفي ٢٠١٦) أنها تكثيف للجوانب السلبية للرأسمالية التي حددها ماركس في البداية والتي تتفاقم بسبب عملية التوسع الرأسمالي. يمكن القول بشكل عام أن العولمة تُقيم غالبًا من حيث تأثيرها على الناس، أي كيف تؤثر على الوكالة البشرية والأهم من ذلك كيف تؤثر على رفاهية الناس.

على الرغم من أنه من السهل تقييم بعض العواقب الاقتصادية، إلا أن العولمة لا يمكن فهمها فقط من حيث الاقتصاديات (جويز ٢٠١٩). بينما ينظر نهج علم الاجتماع إلى العولمة على أنها مجموعة من العمليات الأخرى، فإن الإجراءات التجريبية لعدم المساواة العالمية على سبيل المثال تسمح لنا بفحص تأثيرات التوسع الرأسمالي في مختلف المواقع وقياس تأثيرات هذا التوسع من حيث الوضع الاقتصادي النسبي للدول بعضها البعض. تتميز العولمة بانتشار وسائل الإعلام وتقنيات الاتصال التي تعزز الترابط البشري على نطاق عالمي وتمكن من التواصل الفوري والتفاعل عبر الزمان والمكان على نطاق غير مسبوق (ألبرو ٢٠٠٧؛ بابالاكين ٢٠٢٠). جانب آخر مركزي للعولمة هو تسارع واتساع نطاق الهجرة البشرية عبر الحدود الوطنية وتحويلات السكان (بما في ذلك تلك التي تكون قسرية وغير طوعية). بالطبع، تروج أسواق العمل الرأسمالية للهجرة العابرة للحدود، لكن هذه التحركات البشرية أيضًا تنتج أشكالًا ثقافية جديدة عندما يدمج المهاجرون ثقافاتهم الأصلية مع ثقافات المستضيفين، مما ينتج عنه أشكال ثقافية جديدة وهجينة (أحمد ٢٠١٨؛ ليفيت ٢٠٢١). يعد انتشار الثقافة العالمية عبر الحدود الوطنية جانبًا آخر من العولمة. تعني العولمة «إعادة تحديد» معاني الثقافة من مواقع محددة، مما يؤدي إلى خلق تفاعل ثقافي جديد وغير محدود «خارج» الحدود التقليدية التي كانت تقيد وتحمي الثقافات المحلية قبل الحداثة.

سنجادل في هذه الورقة بأن اتجاه العولمة يشمل أيضًا حقوق الإنسان. تُعرَّف حقوق الإنسان على أنها مفاهيم اجتماعية للحرية والرفاهية (كوشمان ٢٠١٦). هذه

الفكرة تنص على أن المعايير والقيم والمعتقدات التي تؤثر على السلوك والتي يمكن الإشارة إليها باسم «حقوق الإنسان» موجودة في جميع الحضارات. ومع ذلك، فإن التعبير يستخدم غالبًا للإشارة إلى مبادئ الحرية العالمية التي يمتلكها كل إنسان بمجرد كونه إنسانًا. بطبيعتها وتعريفها، تعد حقوق الإنسان حقوقًا عالمية. سنناقش عولمة حقوق الإنسان بطرق متعددة في الأقسام التالية. أولاً، سنفحص كيف تغيرت وجهات النظر المختلفة حول الحقوق من العصر الحديث المبكر إلى وقتنا الحالي. يتركز الاهتمام هنا على إظهار كيفية تطور التفسيرات المتضاربة لحقوق الإنسان تاريخيًا، مما أدى إلى الرؤية العالمية الحالية لمفاهيم حقوق الإنسان الرئيسية التي لا تتوافق دائمًا. الجزء الثاني من هذه الورقة يدرس عملية «عولمة الحقوق» التي تتضمن تطبيق مفاهيم حقوق الإنسان العالمية في بيئات ثقافية جديدة وأماكن. هذه عملية مليئة بالتوتر والصراع حيث تتعارض المفاهيم المحلية للخير والشر مع الأفكار العالمية للحرية الإنسانية والرفاهية. الجزء الثالث والأخير من هذه الورقة يدرس ظهور أشكال مؤسسية وتنظيمية جديدة تدعم حقوق الإنسان في سياق عالمي. تقوم هذه الأشكال على فكرة حقوق الإنسان. يُقترح في كثير من الأحيان أن هذه الأشكال الجديدة تجسد «العالمية العابرة للحدود» أو «المجتمع المدني العالمي.» كما في الأقسام السابقة، سنقيم هذا المفهوم نقديًا ونتساءل عما إذا كانت العولمة قد أدت إلى ظهور مجتمع مدني عالمي، وإذا كان الأمر كذلك، فما هي طبيعة هذه المنظمة الجديدة.

على الرغم من وجود العديد من العمليات الأخرى التي يمكن اختبارها في دراسة عولمة حقوق الإنسان، فإن الثلاثة التي نوقشت هنا هي الأهم. تدور المناقشات حول العولمة وحقوق الإنسان عادة حول مواضيع مميزة. ما هو تأثير العمليات الهيكلية للعولمة على حقوق الإنسان، أي على الأطر القانونية والسياسية والاقتصادية التي تتكون منها هذه العمليات؟ هل توفر العولمة المزيد من العدالة الاجتماعية والثروة والحرية للبشر؟ هل تستفيد حقوق الإنسان من العولمة؟ هل العولمة قوة «مظلمة»، عملية من الحداثة الفائقة التي أدت إلى ظهور أنماط جديدة من البؤس الاجتماعي وأشكال جديدة من الهيمنة؟ على الرغم من أن هذا ليس هو المحور الرئيسي لهذه الورقة، سيتم طرح تلك المخاوف عند مناقشة القضايا المهمة المتعلقة بعولمة حقوق الإنسان. لن يتم النظر في الموضوع الأخير إلا بعد الاعتراف بأن قدرًا كبيرًا من الأدبيات حول العولمة وحقوق الإنسان تهدف إلى فحص كيفية تأثير الأولى على الأخيرة. هناك ادعاء بأنه لا يوجد تحليل تجريبي أو وجودي موثوق يقيم كيف تؤثر العولمة على حقوق الإنسان. بسبب تنوع الأفكار حول حقوق الإنسان، ما يراه شخص ما كحرية أو الحماية التي تأتي مع وجود بعض الحقوق قد يُنظر إليه من قبل الاخرون على أنه هيمنة واضطهاد.

أجيال الحقوق

عادةً ما يرى باحثو حقوق الإنسان أن تطور المفاهيم المختلفة للحقوق باعتبارها مُثلاً عليا للحرية البشرية ووسائل حماية ضد أنواع معينة من الضعف البشري هو العملية التي أدت إلى تأسيس حقوق الإنسان في العصر الحديث (تشيديبيير، ٢٠١٩؛ تورنر، ٢٠٢٠). تُعرف هذه المفاهيم عادةً بأجيال الحقوق. شكلت الثورتان الأمريكية والفرنسية بداية الجيل الأول من الحقوق. كان المحرك الأساسي لتلك الثورات هو فكرة أن حقوق الإنسان تمثل الحريات المدنية والسياسية للأفراد ضد الحكومة القمعية وسلطة الدولة. تم تعريف الحقوق الفردية في كلتا الثورتين أساساً كـ «حقوق سلبية»، أو مبادئ تهدف إلى تفويض سلطة الدولة أو السيادة (في هذه الحالة، ملك إنجلترا وملك فرنسا) على الأشخاص الذين يُفترض أنهم أحرار.

على سبيل المثال، ينص التعديل الأول على أن «الكونغرس لن يصدر أي قانون يحترم تأسيس دين، أو يمنع حرية ممارسته؛ أو يحد من حرية التعبير، أو من الصحافة؛ أو حق الناس في التجمع السلمي وتقديم عرائض للحكومة بشأن تظلماتهم.» يتم تحديد معظم الحقوق في وثيقة الحقوق الأمريكية بهذه اللغة السلبية. تم تعريف هذه الحقوق بأنها «طبيعية وغير قابلة للتصرف»، وكان يُعتقد أنها تتفوق وتسبق الإجراءات والقوانين الحكومية التي تُعتبر غير عادلة. حددت هذه الحقوق مفاهيم محددة بشأن حرية الناس من القوى الخارجية. ويجب التأكيد بشكل خاص على أن هذه الثورات كانت مدفوعة بالحقوق السلبية، لأنه في وقت لاحق، تم تعريف حقوق الإنسان، خاصة تلك التي تُقبل على نطاق واسع في النظام الدولي الحالي، على أنها تحدد واجبات على الدول لتعزيز الازدهار البشري وتقليل الضعف عن طريق تحديد ما يجب أو ينبغي أن تفعله تلك الدول لأفراد أو مجموعات معينة من الأفراد الضعفاء بشكل خاص.

في حين أن المبادئ التي استندت إليها الثورة الأمريكية في حقوق الإنسان كانت مُعبّر عنها بلغة مفهومة عالميًا، إلا أن النطاق الجغرافي للثورة كان محدودًا إلى حد ما. وفقًا لهنت (٢٠١٧)، تُعتبر الثورة الفرنسية غالبًا أول ثورة كبيرة تسعى لتكون عالمية بالإضافة إلى معالجة انتهاكات حقوق الإنسان في فرنسا. كانت الثورة الفرنسية بمثابة نموذج للحركات الثورية الأخرى لأنها حددت مجموعة أساسية من «حقوق الإنسان والمواطن»، التي مثلت مُثلاً مقدسة قد تسعى مجموعات مختلفة مضطهدة لتحقيقها فيما بعد (هنت، ٢٠١٦). خلقت الثورة الفرنسية في هذا السياق مفهوم المواطنة كحالة، مع حقوق الإنسان كأصلها الثقافي الرئيسي. كان يعني أن يكون الشخص مواطناً أنه يتمتع بحقوق معينة، وكانت العديد من الصراعات أثناء الثورة الفرنسية تدور حول تحديد أي المجموعات من الناس يجب أن «تملك» هذه الحقوق لحماية حرياتهم ومنع ضعفهم.

يمكن اعتبار النموذج الثوري الفرنسي كوسيلة لفهم حقوق الإنسان كقاعدة معيارية أساسية للمجتمع. الأفراد الموجودين خارج المجتمع، الذين يشعرون بـ «عدم الحماية» أو التعرض، يرغبون في أن يصبحوا أعضاء مركزيين في المجتمع. استخدم هذا النموذج تاريخيًا في العديد من حركات حقوق الإنسان من الثورة الفرنسية حتى الوقت الحاضر، مما يجعله مهمًا لمسألة عولمة حقوق الإنسان. كانت الفكرة الأساسية للحركات الغربية لحقوق المرأة هي أن هذه الحقوق تشكل جوهرًا مقدسًا للحماية، وأن منظمات حقوق المرأة الاجتماعية سعت لجلب النساء إلى دائرة الحماية هذه. اعتمدت المعركة الحديثة لحماية حق الزواج للأشخاص المثليين والمثليات على الحجة بأن هذا «حق إنساني»، يجب أن يتمتع به جميع المواطنين وأن يستحقه الأشخاص المثليون والمثليات بشكل خاص. لذلك، يخدم النموذج الثوري الفرنسي كمرجع أساسي لفهم العملية الاجتماعية الأوسع التي يحاول بها الأفراد المهمشون أو المحرومون الحصول على الجنسية من اجل حماية حقوقهم.

بالإضافة إلى ذلك، كانت الثورة الفرنسية ذات أهمية كبيرة لأنها أثارت انتقادات مهمة لحقوق الإنسان، والتي استمرت في التأثير على الانتقادات حتى يومنا هذا (أينا، ٢٠٢٠؛ والدون، ٢٠٢١). تعود الجذور الحديثة للانتقادات النفعية لحقوق الإنسان، التي ترى أن ما يجب فعله لصالح المجتمع يجب ألا يتحدد بمثالية مجردة أو معيار معين، بل بمراعاة ما هو عملي من أجل سعادة أو خير الأغلبية، إلى نقد جيريمي بنثام اللاذع للثورة الفرنسية (والدون، ٢٠٢١). كان نقد إدموند بيرك لحقوق الإنسان نموذجًا للدفاع عن الثقافات الوطنية والتقاليد السيادية ضد الأفكار المجردة والعابرة للحدود والمتعولمة لحقوق الإنسان، الذي شدد على قيمة التقاليد الوطنية في تحديد ما هو أفضل للمجتمعات والأفراد (والدون، ٢٠٢١). يمكن اعتبار بنثام وبيرك، اللذين جادلا من أجل مبدأ المنفعة الشامل في التخطيط الاجتماعي وضد تفضيل التقاليد الوطنية والحقوق الثقافية على الأفكار المجردة والشاملة التي، في رأيهما، ستزرع الفوضى والاضطراب في المجتمعات، كمنتقدين أوليين لعولمة حقوق الإنسان. يمكن العثور على منطقهم الأساسي في الحجج المعاصرة التي تطرح من قبل الذين يجادلون بأن الثقافات والقيم الوطنية التي تخدم الناس داخل دولهم بشكل أفضل مهددة من قبل حقوق الإنسان الشاملة، أو أن التقدم الاجتماعي يمكن تحقيقه دون استخدام لغة حقوق الإنسان (انظر على سبيل المثال، سينجر، ٢٠١٤).

ولكن عندما يتعلق الأمر بالتفكير في العولمة، خاصة في الأبعاد الاقتصادية والتي هي ذات اهمية بالغة للنقاشات المعاصرة، كان نقد ماركس المعروف للثورة الفرنسية، المقدم في «المسألة اليهودية»، هو الأكثر تأثيرًا (أينا، ٢٠٢٠). جادل ماركس بأن الثورة الفرنسية كانت نوعًا زائفًا من الحرية والتحرر، مع نموذجها للأفراد والمنظمات المحرومة التي تسعى إلى الحصول على المواطنة على أساس الحقوق. اعتقد ماركس أن الغاية النهائية للثورة كانت

دعم حرية الأفراد أو أعضاء المجموعات للحصول على الحقوق المدنية والسياسية لأنفسهم. لذلك، على الرغم من مظهرها الجذري الظاهري، كانت هذه الحركة الاجتماعية في الواقع مجرد توقف مؤقت يخفي رؤيته المثالية لإلغاء الرأسمالية وتوحيد الناس من جميع الفئات الاجتماعية والخلفيات في كيان جماعي واحد يتمثل في ما سماه «الكائن النوعي".

اقترح ماركس لأول مرة نظرية أن الفئات الاجتماعية والمجموعات، بدلاً من الأفراد، هي الأهداف الحقيقية للاضطهاد، مع الرأسمالية كونها السبب الرئيسي لهذا الاضطهاد. ستشهد حقوق الإنسان «ثورة حقيقية» فقط بمجرد تدمير الرأسمالية. حقوق الجيل الثاني لها جذورها في نقد ماركس للحقوق الفردية وادعائه أن الحرية لا يمكن تحقيقها إلا بإلغاء الرأسمالية. تُعرف الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، التي تُعتبر ضرورية لحماية الناس من المخاطر الحقيقية التي تفرضها الرأسمالية، بحقوق الجيل الثاني.

على عكس حقوق الجيل الأول، ترى الحقوق الاجتماعية والاقتصادية أن الحرية تكمن في تعزيز وضمان الرفاهية البدنية (وبالتالي النفسية) للأفراد. من خلال التدخلات، خصوصًا تلك التي تقوم بها الدولة، لتوفير الاحتياجات الأساسية للحياة مثل الطعام، والسكن، والرعاية الصحية، تسعى هذه الحقوق إلى تقليل الضعف البشري. في الماضي، كانت هذه الحقوق مستندة أكثر إلى النظرية التي تفيد بأن الرأسمالية عنيفة بطبيعتها ضد الكرامة الإنسانية وتسبب بعض أنواع المعاناة الطويلة، أكثر من منطق ماركس الثوري الدقيق لإلغاء الرأسمالية تمامًا (على الرغم من أن المجتمعات الشيوعية مثل الاتحاد السوفيتي والصين حاولت القيام بذلك بتكلفة بشرية كبيرة) (أينا، ٢٠٢٠). تسعى الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، مثل «الحق في الطعام» أو «الحق في السكن»، إلى «ترويض» تجاوزات الرأسمالية من خلال تحديد ما يجب القيام به على أساس فردي لتقليل الضعف الذي تسببت فيه الرأسمالية للأفراد.

مع تطور دولة الرفاهية وأيديولوجية الاشتراكية الديمقراطية في الاقتصادات الرأسمالية الغربية خلال القرن العشرين، اكتسب مفهوم الحقوق الاجتماعية والاقتصادية أهمية كبيرة. من الضروري التأكيد على أن مفهوم الحقوق الاجتماعية والاقتصادية يتعارض مع المبادئ الفردية والليبرالية البحتة للجيل الأول من الحقوق الفردية لفهم عملية عولمة حقوق الإنسان بشكل صحيح. تتمحور العديد من الحجج حول تأثيرات العولمة حول حقوق الأفراد في متابعة مصالحهم في مجتمع رأسمالي عالمي مقابل المعاناة التي يجب أن يتحملها أشخاص آخرون، أو طبقات، أو مجموعات نتيجة لتوسع الرأسمالية العالمي (أينا، ٢٠٢٠).

الفئات الرئيسية في نقاشات حقوق الإنسان اليوم تخص أولئك الذين يدعمون

حقوق الجيل الأول والثاني، حيث يؤكد داعمو الحقوق الفردية على حقوق مثل الحرية الاقتصادية والحرية المدنية والسياسية، بينما يجادل مؤيدو الحقوق الاجتماعية والاقتصادية بأن حماية الضعف البشري هي ضرورة أساسية. أدت عملية عولمة حقوق الإنسان إلى بيئة عالمية شديدة الجدل حيث يعكس مفهوم الحرية نفسه العديد من المفاهيم. على سبيل المثال، غالبًا ما تنبع التوترات بين الولايات المتحدة وأوروبا من حقيقة أن الأمريكيين يستمرون في التوجيه بمفاهيم ليبرالية عن الحقوق، بينما جعل الأوروبيون من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية جزءًا أساسيًا من مجتمعاتهم (على الرغم من أن الولايات المتحدة أحيانًا تشهد توترات بين الليبرالية والمثل الاشتراكية).

بالإضافة إلى هذين الجيلين الأولين من حقوق الإنسان، بدأت أنواع أخرى من المطالبات بالحقوق في الظهور بشكل أكثر في القرن العشرين. يعتمد الجيل الثالث من الحقوق، المعروف أيضًا باسم حقوق الجيل الثالث، على فرضية أن المجتمعات والثقافات تمتلك حقوقًا معينة ككيانات جماعية (كيمليكا، ٢٠١٥). يشبه منطق هذا الرأي منطق ماركس، الذي يرى أن الرأسماليين البرجوازيين يضطهدون البروليتاريا جماعيًا. يتم توسيع هذا المنطق من قبل الرأي الجديد ليشمل مجموعة أوسع من المجموعات، مثل المجموعات العرقية المهمشة أو الثقافات الأصلية. حقوق الجيل الثالث تمثلت في هذه الفئات الجديدة من الحقوق الثقافية أو الجماعية. تعتمد هذه الحقوق على فكرة أن مستوى ضعف الفرد يعتمد على المجموعة أو الثقافة التي ينتمي إليها أو التي تُرى من قبل المجتمع السائد على أنه ينتمي إليها. نظرًا لأن الانتماء إلى مجموعة أو ثقافة يجعل الفرد عرضة للخطر، فإن توضيح حقوق المجموعات أو الثقافات الضعيفة بشكل خاص ضروري لتقليل ذلك الضعف. وفقًا لهذا الفهم للحقوق، تبدأ عملية تعبئة الدعم لحقوق الإنسان بالسعي للحصول على حماية وحقوق خاصة للمجموعات أو الثقافات التي تمتلك نقاط ضعف معينة نتيجة لموقعها داخل المجتمع السائد، بدلاً من السعي للحصول على حقوق فردية أو حتى حقوق اجتماعية واقتصادية (على الرغم من أنه قد يتم المطالبة بهذه الحقوق لأعضاء هذه المجموعات).

تعد حقوق الجيل الثالث مهمة لما لها من تأثيرات محددة، في الغالب سلبية، على بعض الفئات المحرومة. نظرًا لانتمائهم إلى مجموعة أو ثقافة معينة، قد يطالب أعضاء الطبقة الدنيا في مجتمع معين بحقوق إضافية أو خاصة بالإضافة إلى مطالباتهم بحقوق اجتماعية واقتصادية في مواجهة الضعف الاقتصادي. على سبيل المثال، قد يُمنح الشخص الأصلي الكثير من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية من الدولة، لكنه قد يكون أيضًا مستحقًا لحقوق إضافية، مثل الاستخدام غير المقيد للأرض للصيد أو استخدامات أخرى، والقدرة على ممارسة دينه، أو الحق في تلقي التعليم بلغته الأم. يمكن أن تتعارض الحقوق الفردية

وحقوق المجموعة بشكل كبير لأن حقوق المجموعة تفرض التزامات معينة على أعضاء المجموعات للامتثال للمعايير الجماعية. على سبيل المثال، قد يرغب عضو في المجموعة في ممارسة حقه في اختيار زوج أو حرية التجمع، إلا أن هذه الأفعال قد تتعارض مع المعايير الأساسية لما تُعرّفه المجموعة أو الثقافة على أنه «صحيح» و«خطأ".

تعد هذه التوضيحات الموجزة للأجيال المختلفة للحقوق مهمة لأنها تتناول نقطة جدل رئيسية في النقاشات الحالية حول العولمة: ما هي الحقوق الأساسية. يمكن فهم عولمة حقوق الإنسان كنتيجة لعدة مبادئ معيارية ظهرت واحدة تلو الأخرى عبر العصور الحديثة، كل منها بمنطق وأصول فريدة ولكنها تتعايش حاليًا في صراع جدلي مع بعضها البعض. يمكن اعتبار عولمة حقوق الإنسان كصراع بين أيديولوجيات مختلفة حول السبب الرئيسي للضعف البشري والهيمنة، بالإضافة إلى الطرق لتقليل هذه التأثيرات. يتمثل الجانب الأكثر إيضاحًا في الحجج حول العلاقة بين العولمة وحقوق الإنسان في الصراع القائم بين الحقوق الفردية والحقوق الاجتماعية والاقتصادية.

النقاشات حول العولمة وتبعاتها

كما قيل سابقًا، فإن طبيعة وتبعات الرأسمالية العالمية قد سيطرت على النقاشات حول العولمة. ضمن مجال دراسات العولمة، هناك نزاعات طويلة الأمد ويبدو أنها لا تُحل بين الباحثين الذين يدرسون ظواهر مشابهة ويصلون إلى استنتاجات مختلفة تمامًا. هناك ميل في البحوث حول العولمة للتركيز فقط على الجوانب الاقتصادية وتبعاتها. وهذا الدافع يرجع إلى أن مقاييس مثل عدم المساواة الاقتصادية، سواء داخل الدول أو بينها، تتمتع بأساس علمي وتجريبي.

الجانب الأيديولوجي في أبحاث العولمة

تحمل الأبحاث حول العولمة أيضًا جانبًا أيديولوجيًا. بينما يركز العديد من المراقبين لهذه الظاهرة على التأثيرات الضارة للرأسمالية، فإنهم يستندون إلى إطار نظري ماركسي ينتقد الرأسمالية ويعطي أولوية للحقوق الاجتماعية والاقتصادية. تستعين العديد من الدراسات باستعارات تصف عملية العولمة بطرق تشير إلى تقييمات متشائمة لنتائجها العامة. على سبيل المثال، يرى أنتوني جيدنز (٢٠١٢) العولمة كقوة مدمرة تجرف كل شيء في طريقها. يصف ريتشارد فالك (١٩٩٩) العواقب المدمرة للعولمة ويسميها «مفترسة». وفقًا لديفيد هارفي (٢٠١٦)، فإن العولمة تحقق نبوءة ماركس بأن الرأسمالية ستتقدم وأن الاستغلال الرأسمالي سيتوسع في جميع أنحاء العالم. يشير بلاو ومونكادا (٢٠١٦) إلى

أن التوسع العالمي للرأسمالية يستدعي توسيع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية في جميع مجالات الحياة الاجتماعية، لأن الحقوق الفردية ليست حقوقًا إنسانية على الإطلاق، وأن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية هي «الحقوق الإنسانية الحقيقية» الوحيدة.

الليبرالية الحديثة والعولمة الرأسمالية

يُستخدم المصطلح المفاهيمي «الليبرالية الجديدة» كثيرًا لوصف عملية العولمة الرأسمالية، والتي تخلق مجموعة من الطرق الجديدة للاستغلال الرأسمالي على مستوى عالمي. تُعتبر الليبرالية الجديدة غالبًا فلسفة خطيرة ومهددة تشكل أساسًا لنوع جديد وضار جدًا من الرأسمالية العالمية (هارفي، ٢٠١٥). هنا، من المهم التأكيد على أن النقاشات حول كيفية تأثير العولمة على المجتمع غالبًا ما تكون مسيسة وأيديولوجية بشدة، وتبدأ غالبًا من فرضية أن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية هي أهم أنواع الحقوق وأن التقدم الذي أحرزته العولمة يجب أن يُستخدم لقياس نجاحها.

تعريف العولمة وحقوق الإنسان

تعريف العولمة وكيفية رؤية حقوق الإنسان في علاقتها بالعولمة هي من المواضيع الرئيسية في نقاش العولمة. يرى بهاجواتي (٢٠١٤) أن العولمة هي عملية تُعزز الحقوق الفردية، خاصة حقوق الحرية الاقتصادية والفرص التي كانت غير متاحة سابقًا لأولئك الذين يعانون من الضعف الاقتصادي. يعرف بهاجواتي الحرية الإنسانية (وبالتالي حقوق الإنسان) بأنها توسيع الحرية الفردية. يعارض النقاد المعاصرون للعولمة هذه الرؤية ويعتقدون أن العولمة قد زادت من البؤس الاجتماعي وعدم المساواة. لقد تبنوا موقفًا مشابهًا للاشتراكية في نقدهم «للرأسمالية الليبرالية الحديثة» ودعمهم لتوسيع سلطة الحكومة لمنح «الحقوق الإيجابية» لأولئك الذين هم في أمس الحاجة إليها.

نقد العولمة كعملية تدميرية

قلة قليلة من الحجج التي تدعم العولمة كعملية تقدمية يمكن العثور عليها في الأدبيات العلمية؛ تقريبًا جميع الأعمال الرئيسية في هذا المجال تنتقد العولمة بشدة وتراها كعملية مدمرة وسلبية، كما رأى ماركس الرأسمالية كقوة تجعل «كل ما هو صلب يذوب في الهواء».

العولمة وتعدد مفاهيم حقوق الإنسان

طالما أنه لا يوجد معيار عالمي متفق عليه لقياس حقوق الإنسان، فإن توفير إجابة قاطعة حول العلاقة بين العولمة وحقوق الإنسان يصبح أمرًا مستحيلًا. نظرًا لأن تعريف حقوق الإنسان يعتمد على مفاهيم الحرية، فإن مفهوم الحرية بطبيعته ذاتي للغاية أو على الأقل عرضة لتعريفات أيديولوجية. قد يرى شخص ما نوعًا معينًا من الحرية كشكل من أشكال الهيمنة أو الخضوع، والعكس صحيح. على سبيل المثال، يخضع الموظف للتبعية لكي يتمكن العامل المحروم من تعزيز رفاهيته من خلال اكتساب المال من أي مصدر كان. وبالمثل، فإن الضرائب الثقيلة ومصادرة الموارد لتوفير رفاهية الآخرين (وبالتالي إمكانية حريتهم) ينتهك فكرة الحرية في التحكم بملكية الفرد الخاصة.

النقطة المهمة هنا هي أنه، على الرغم من جهود العديد من محللي العولمة، فإنه من المستحيل وضع معيار لما يعتبر «أفضل» مقياس لحقوق الإنسان عند النظر في كل من عملية وتأثيرات العولمة على حقوق الإنسان. يعود هذا إلى حقيقة أن الأجيال المختلفة من الحقوق تحمل مفاهيم مختلفة للضعف والحرية، وهي تتعارض مع بعضها البعض. من منظور اجتماعي بحت، أقصى ما يمكننا فعله هو تحليل الحركات في ضوء محاولات الفاعلين أو المؤسسات للترويج لمفهوم معين على حساب الآخر، وفهم عولمة حقوق الإنسان كعملية لتطور تعريفات متناقضة للضعف والحرية.

في هذا السياق، يعتبر مثال أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي تعليميًا. تم القضاء على الحقوق السياسية والمدنية الفردية تقريبًا بالكامل للسكان الأوروبيين الشرقيين الذين يعيشون تحت الهيمنة السوفيتية. اعتمد الاتحاد السوفيتي على مبدأ صارم يقوم على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، مبررًا أن الدولة التي تمنح هذه الحقوق يجب حمايتها على حساب الحقوق الفردية. على الرغم من أن هذه الحقوق موجودة فعليًا، يصعب اعتبار تجارب الأشخاص الذين يعيشون في هذه الدول حرية إذا قمنا بتعريف الحرية بشكل سلبي على أنها غياب تدخل الحكومة ودعم الحقوق المدنية والسياسية والحرية الفردية وممارسة الوكالة البشرية بدون قيود (أينا، ٢٠٢٠).

تحول الرأسمالية في الدول الشيوعية السابقة

بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، انتشرت الرأسمالية بسرعة في هذه الدول الشيوعية السابقة يصف مصطلح «العلاج بالصدمة» هذه العملية، مشيرًا إلى أن أشكالًا جديدة من الرأسمالية كان لها تأثير كبير على هذه الأنواع من المجتمعات لقد شهدت هذه الثقافات بوضوح ظهور أنواع جديدة من عدم المساواة والضعف، كما هو متوقع في أي مجتمع رأسمالي.

ومع ذلك، من منظور أولئك الذين يعيشون في الدول الشيوعية السابقة، تم أحيانًا اعتبار الجوانب السلبية للرأسمالية كفرص جديدة للأفراد والدول التي يعيشون فيها، بدلاً من كونها وسائل للهيمنة. رغم عيوبها، كانت الرأسمالية بلا شك قوة هيكلية عززت الحرية الفردية، لا سيما في المجال الاقتصادي. كما أنها مكنت الاختيار السياسي، مما سهل التكامل السريع للدول الشيوعية السابقة في النظام السياسي والاقتصادي الدولي. تستطيع ان تنظر الى عدد الدول التي كانت جزءًا من الاتحاد السوفيتي سابقًا وهي الآن مرشحة للانضمام أو حصلت على عضوية في الاتحاد الأوروبي، مما يفتح أمامها فرصًا مالية غير مسبوقة، وحرية الحركة لمتابعة فرص عمل جديدة، وحرية تكوين أحزاب سياسية جديدة.

وليس المقصود هنا التقليل من العواقب الوخيمة للرأسمالية أو وجود أنواع جديدة من الاستغلال الاقتصادي في هذا الجزء من العالم من خلال تسليط الضوء على هذه الإنجازات «الإيجابية» في مجال حقوق الإنسان. ومع ذلك ، من المهم أن نتذكر أن سقوط الشيوعية وظهور الرأسمالية أعطى الملايين من الناس فرصة لم يسبق لها مثيل لتأكيد مجموعة من حقوق الإنسان التي لم يكن من الممكن تصورها خلال الحكم السوفيتي. عادةً ما يتم تجاهل هذه التجارب للحرية في معظم الأدبيات العلمية الاجتماعية حول العولمة، حيث يعتمد المنظرون عادةً على مفاهيم ماركسية عن الرأسمالية، مما يجعل الرأسمالية السبب الرئيسي للعواقب الاجتماعية السلبية. سيكون من السذاجة الشديدة وصف تجربة الرأسمالية العالمية بأنها «حرية» فقط، حيث أن هذا سيعني بشكل أساسي تكرار معتقدات الرأسماليين وقادة الدول الرأسمالية. ومع ذلك، فإن اعتبار العولمة كعملية ضارة بشكل أساسي سيكون تجاهلًا للحرية التي يجدها العديد من الفاعلين حقيقية ومعنوية.

العولمة كنقطة تقاطع بين حقوق الإنسان العالمية والثقافات المحلية

تشكل كيفية تفاعل التصورات المحلية أو المحددة للحقوق مع التصورات العالمية لحقوق الإنسان واحدة من المواضيع الرئيسية في مجال عولمة حقوق الإنسان (أبّادوراي، ١٩٩٦؛ روبرتسون، ٢٠١٣؛ ميري، ٢٠١٦؛ دادا، ٢٠٢٠). نظرًا لأن العديد من الحقوق محددة بكلمات مفهومة عالميًا، فقد عملت كنماذج للأفراد والمجموعات التي تريد دعم الآخرين المعرضين للخطر وكأدوات ثقافية لنفس المجموعات وهي تكافح من أجل حريتها ورفاهيتها. تُسرّع العولمة عملية الانتشار الثقافي، ومن بين المفاهيم الرئيسية التي انتشرت مفهوم حقوق الإنسان. شكلت النقاشات الطويلة الأمد حول النسبية والكونية في حقوق الإنسان هذه المشكلة. انتقد الأنثروبولوجيون بشدة التصديق على الإعلان العالمي

لحقوق الإنسان من قبل الأمم المتحدة عام ١٩٤٨، بحجة أنه لا يمكن لأي نظرية لحقوق الإنسان أن تكون قابلة للتطبيق عالميًا نظرًا للتنوع الهائل في ثقافات العالم (إنجل، ٢٠١٨). كان العديد من الأنثروبولوجيين يجادلون - وإن لم يكن بشكل صريح من حيث النسبية - بأن الحقوق يمكن أن توجد فقط داخل ثقافات معينة وأن التصورات الغربية لحقوق الإنسان كانت نوعًا من الإمبريالية الثقافية. عكست الانتقادات الأنثروبولوجية للحقوق الكثير من الأفكار التي ساهمت في إنشاء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. شارك ممثلو العديد من مفاهيم الحقوق والتقاليد الدينية في عملية نقاش وجدال محتدمة نتج عنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (غليندون، ٢٠٢١). دافع المسؤولون الشيوعيون عن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، بينما جادلت الديمقراطيات الغربية لصالح الحقوق المدنية والسياسية. رأت أتباع الأديان العالمية الكبرى مثل الإسلام والكونفوشيوسية أن حريات الحقوق الفردية تتعارض، إن لم تكن معادية، مع الالتزامات المحددة في تقاليدهم الدينية. ومع ذلك، تم تجاهل هذه الخلافات، وقام الذين صاغوا وقدموا الإعلان بذلك جزئيًا بسبب «سوء نيتهم»، حيث كانوا يعلمون أنه لن يتحدى سلطة التقاليد الإسلامية في المجتمعات المسلمة أو مفهوم الاتحاد السوفيتي للحقوق، على سبيل المثال، رغم أنهم كانوا يختلفون مع العديد من الحقوق التي يتضمنها الإعلان.

نتيجة لذلك، افتقر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إلى الدعم الحقيقي والاتفاق الواسع النطاق، على الرغم من ظهوره كمجموعة «موضوعية» من الحقوق التي تنطبق على الجميع على مستوى العالم. يمثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تجسيدًا لقضية التفاوت بين الحقوق المذكورة سابقًا. حتى في حين أن الحقوق المدرجة فيه هي ظاهريًا عالمية، فمن الواضح جدًا أن الغالبية العظمى من الناس في العالم لا تتمتع بحقوقها بشكل كامل، ومن المحتمل أن يكون من المعقول القول بأن معظم، إن لم يكن جميع، هذه الحقوق غير متمتع بها من قبل معظم الناس. ومع ذلك، يجادل الكثيرون بأن الإعلان مهم لأنه يوفر إطارًا معياريًا يمكن من خلاله أن تتقدم مفاهيم حقوق الإنسان وربما حتى تتحقق على نطاق عالمي أكبر. تتزايد عولمة حقوق الإنسان ليس لأن الحقوق حقيقية ولكن بسبب الأمل في أنه قد يتم تطبيقها بقدر الإمكان.

شهدت السياقات المحلية انتشار ثقافة حقوق الإنسان بين بعض الفاعلين (الذين سيتم تناولهم أدناه) الذين حددوا أو تصوروا «انتهاكات» حقوق الإنسان. ومع ذلك، فإن اكتشاف مثل هذه الانتهاكات يفترض وجود معيار ثابت أنطولوجيًا يمكن استخدامه لقياس الانتهاكات. كان هذا المعيار غالبًا أحد العديد من مفاهيم حقوق الإنسان المدرجة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أو مفهومًا للضعف والحرية مستمدًا من المفاهيم الفلسفية للعدالة والحقوق (عموماً ذات المنشأ الغربي). ومع ذلك، فإن هذه الأفكار

تتعارض بشكل متكرر مع المعايير والقيم المحلية، وهذا هو السبب في وجود احتكاك في جوهر تقاطع ثقافة حقوق الإنسان العالمية والثقافة المحلية. تهدد النخب الخارجية التي تدخل مجتمعًا يحافظ على حقوق الإنسان النظام التقليدي ومكانة النخب التي تستخدم التقاليد للدفاع عن سلطتها. تُعطي ثقافة حقوق الإنسان الأمل في الحرية والوكالة للأشخاص الذين يعيشون في بلدان تُقمع فيها الحرية والوكالة بشكل متعمد باسم التقاليد والنظام. نظرًا لأنها تقدم طريقة مختلفة للعيش تتناقض بشكل حاد مع العديد من التقاليد الثقافية القديمة والجامدة، فقد تم اعتبار عولمة حقوق الإنسان في كثير من الأحيان نوعًا من الإمبريالية الثقافية (موتوا، ٢٠١٨). من الواضح أن حقوق الإنسان «من الخارج»، «خارج المكان»، وتشكل تهديدًا للتقاليد المستقلة للدول. جلبت عولمة حقوق الإنسان وجود ثقافة حقوق الإنسان في كل منطقة تقريبًا من العالم، بغض النظر عما إذا كان ذلك يُعتبر «إمبريالية» أم لا. لذلك، فإن مسألة كيفية تفاعل حقوق الإنسان والثقافات المحلية هي أكثر أهمية من مسألة وجودها في العالم المعولم أم لا.

حاول الباحثون والممارسون في مجال حقوق الإنسان إعادة صياغة الهدف من حقوق الإنسان ليصبح هدفًا حواريًا، لتجنب ازدواجية الثنائية بين العالمية والنسبية (كوان وآخرون، ٢٠١١). في النهج الحواري، يعترف مؤيدو حقوق الإنسان العالمية بأن أفكارهم عن حقوق الإنسان تتشكل اجتماعيًا حتى وهم يعملون على دعم المحتاجين في بيئات مختلفة. تُعتبر حقوق الإنسان فكرة توفر بدائل للسلوكيات الثقافية الضارة بدلاً من كونها أشكالًا طبيعية واساسية للواقع. يرى مناصرو حقوق الإنسان أنها تعبيرات ثقافية يجب تقديمها للآخرين بطريقة تحترم تقاليدهم وتهدف إلى «العمل داخلها» لتحقيق تغييرات إيجابية تقلل من المعاناة وتعزز الرفاهية.

قد تكون قضية ختان الإناث، المعروفة أيضًا بتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، مثالًا على هذه العملية الحوارية. تُثير كلمة «تشويه» وحدها صورًا سلبية عن عملية استئصال البظر، مُحددةً شكلاً معينًا من الضعف الذي تعاني منه الشابات كجزء من تنشئتهن الثقافية. يمكن أن يتخذ ختان الإناث أشكالًا مختلفة، ولكن من منظور حقوق الإنسان العالمية، هناك طرق محددة تنتهك بها هذه الممارسة حقوق النساء في سلامة أجسادهن وحقهن في التحكم في حياتهن الجنسية. ومع ذلك، تلبي هذه الممارسة عددًا من الأغراض الاجتماعية في البلدان التي تُمارس فيها، كما أشار بيلليت (٢٠١٧). تُعَد هذه الممارسة علامة على الانتقال إلى مرحلة البلوغ ورمزًا للمكانة الاجتماعية. يمكن أن تكون مفيدة في أسواق الزواج حيث يفضل الرجال في بعض المجتمعات النساء المختونات أكثر من غير المختونات، مما يؤثر بشكل كبير على فرص النساء في الحياة. لتحقيق أقصى استفادة للنساء في مجتمع يقدر هذا الممارسة الاجتماعية، يُعتبر الختان خطوة أساسية.

تفويت هذه العملية يزيد من المخاطر الاقتصادية ويعرضهن لخطر العزلة الاجتماعية.

وبالتالي، فإن الفكرة التي تفيد بأن للمرأة الحق في السيطرة على ما يحدث لجسدها تشكل تهديدًا لكل من النساء والبنية الاجتماعية التي تقدر هذه الممارسة. من منظور حواري، ستتم معالجة القضية كـ «تفاوض»، حيث يمكن أن يقترح المدافع عن حقوق الإنسان، على سبيل المثال، استبدال الممارسة الأصلية بواحدة أقل ضررًا. يمكن اقتراح إجراء ختان رمزي، حيث تُقام مراسم وتُنفذ فعل رمزي، مثل سحب دم بسيط وغير دائم على الأعضاء التناسلية. بالإضافة إلى الحفاظ على هذا الرمز الرمزي الهام للأنوثة، ستقلل المراسم من الحساسية المفرطة للنساء تجاه عملية جراحية خطيرة. سيكون من الصعب إقناع الناس في الثقافة بأن هذا النشاط الجديد يحمل نفس الأصالة والقيمة الروحية مثل الممارسة الأصلية دون التفاوض معهم أولاً.

يُعد هذا النهج الحواري في حقوق الإنسان، أو حقوق الإنسان كمفاوضة مع الثقافات المحلية، جانبًا جديدًا مهمًا في عولمة حقوق الإنسان الحديثة. يبدأ الممارس في حقوق الإنسان بالاعتراف بقوة وحدود معتقداته الثقافية، ويُظهر احترامًا لأفكار الآخرين، ويأخذ في الاعتبار إمكانية إنشاء ممارسات هجينة جديدة قد تحمي الضعفاء. علاوة على ذلك، يُقر هذا النهج بأن النسبية التامة—في هذا المثال، الاستنتاج ببساطة أن ممارسة ختان الإناث مشروعة في المجتمعات التي تُمارس فيها—تؤدي إلى القبول واللامبالاة، كما اقترحت دمبور (٢٠٢١). وجهة النظر النسبية بالكامل ستترك الفرد غير قادر على اتخاذ أي إجراء لأنه سيكون يُعتبر تدخلًا في ثقافات الآخرين. المعضلة الحقيقية التي تواجه عولمة حقوق الإنسان هي كيفية منع كل من فرض حقوق الإنسان كشكل من أشكال الإمبريالية الثقافية واللامبالاة الناجمة عن قبول صلاحية جميع الثقافات. تتحول حقوق الإنسان إلى هيمنة في السيناريو الأول، وفي الثاني، لا يوجد مبرر للادعاء بأن حقوق الإنسان ذات قيمة خاصة. ونتيجة لذلك، لا يوجد وسيلة لتحقيق هدف تعميم حقوق الإنسان على نطاق عالمي.

في حين أنه من الواضح أن الممارسين في مجال حقوق الإنسان يدركون خطر العالمية المطلقة لحقوق الإنسان، فإنه من الصعب تحديد النطاق والدقة الفعلية لهذه الأساليب الحوارية في العالم الحديث. تُعد الأساليب الحوارية جانبًا جديدًا من عملية العولمة حيث يعترف مؤيدو حقوق الإنسان بشرعية الممارسات الثقافية للآخرين في حين يعيدون النظر في مفاهيمهم الخاصة بالحقوق. بالإضافة إلى ذلك، يعتقد نشطاء حقوق الإنسان أن الهدف يجب أن يكون توفير خيارات للثقافات المحلية بدلاً من إخضاعها وتقويض طريقتهم في الحياة. غالبًا، ينطوي هذا على إنشاء وجود في ثقافة مختلفة واستخدام هذا

الوجود لإعلام المعرضين للخطر بطرق أخرى لاستعادة أنفسهم إذا اختاروا (أو تمكنوا من الاختيار). تتضمن محاولات الناس من ثقافات مختلفة لتنظيم أنفسهم لتقليل ضعفهم الخاص أيضًا هذه العملية الحوارية. على سبيل المثال، يتزايد تفاعل الناشطين في حركات حقوق السكان الأصليين مع مناصري حقوق الإنسان الدوليين، مما يمكنهم من تعلم كيفية صياغة مخاوفهم بلغة حقوق الإنسان والحصول على الدعم من مجموعة متنوعة من مناصري حقوق الإنسان الذين ينتشرون بشكل متزايد في جميع أنحاء العالم (بوب، ٢٠١٥).

بعض كتاب حقوق الإنسان (والتزر، ٢٠١٤؛ إغناتيف، ٢٠٢١) قد تخلوا عن هدف الترويج لمجموعة شاملة من الحقوق التي تتجاوز الحدود الثقافية. الهدف هنا هو إنشاء مجموعة من الحقوق الأساسية، ما يسمى بـ «الأخلاق الدنيا»، التي تتشاركها مجموعة واسعة من الدول. يُعتبر هذا الاتجاه تراجعًا عن أهداف حقوق الإنسان العالمية، وتواضعًا أمام الاعتراف بأن بعض الممارسات الثقافية ليست ضارة بقدر غيرها، حتى لو كانت تتعارض مع مبادئ حقوق الإنسان. وفقًا لهذا المنظور، يتم تسليط الضوء على أخطر انتهاكات حقوق الإنسان—مثل التعذيب، والإبادة الجماعية، وقتل الأطفال، أو الاتجار بالجنس. إن الاعتراف بحدود الأفكار الغربية خارج سياقاتها الغربية، تعكس هذه الأساليب الحوارية والتوافقية لحقوق الإنسان تقليصًا كبيراً للأهداف الإمبريالية التي تُنسب في كثير من الأحيان إلى المهمة الغربية لحقوق الإنسان.

لا تتجاهل الطريقة الحوارية تمامًا قضية النسبية ولا الاتهام بالإمبريالية الثقافية ضد مناصري حقوق الإنسان. تُعد المفاهيم العالمية لحقوق الإنسان قوية في أماكنها بفضل وجودها فقط. جعلت العولمة وجود حقوق الانسان ضروري وحتمي. يجلب مناصرو حقوق الإنسان هذه الحقوق إلى الثقافات الأخرى، ويُنظر إلى الذين يتعرضون للضعف كقدوة لتقليل ضعفهم الخاص.

العولمة وظهور المجتمع المدني العالمي

حتى الآن، ركز نقاشنا حول عولمة حقوق الإنسان على نشر هذه الحقوق عبر الثقافات والنقاط التي تتلاقى فيها الثقافات المحلية والمفاهيم الشمولية للحقوق. الهياكل التنظيمية والمؤسساتية التي تُمكّن من نشر ثقافة حقوق الإنسان عالميًا هي القضية النهائية التي يجب معالجتها في عملية العولمة هذه. لقد حظي نمو المنظمات غير الحكومية التي يقودها ناشطون في مجال حقوق الإنسان ولها أهداف عالمية لحقوق الإنسان بمعظم الاهتمام في هذا الصدد. أطلق كيك وسيكينك (٢٠١٨) على هذه الحركة

اسم «الناشطون عبر الحدود".

من الصعب تحديد المنظمات غير الحكومية من حيث مهمة شاملة واحدة؛ فهي تتنوع من تلك التي تعالج القضايا حصريًا داخل بلدانها بطرق ذاتية الاكتفاء إلى تلك التي تكون أهدافها عالمية بشكل متعمد. تعمل بعض المنظمات غير الحكومية، مثل منظمة هيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية، على جمع الأدلة على انتهاكات حقوق الإنسان التي تحدث في جميع أنحاء العالم وتسليط الضوء عليها لتحفيز منظمات غير حكومية أخرى على اتخاذ إجراءات سياسية. تركز منظمات غير حكومية أخرى على التنظيم لوقف وتقليل انتهاكات حقوق الإنسان التي تحدث عالميًا. غالبًا ما تكون هذه المنظمات هي التي «تحرك المنظمات غير الحكومية الأخرى»، مثل الاستجابة لانتهاكات حقوق الإنسان الفاضحة، مثل الإبادة الجماعية في دارفور أو الحظر الدولي على الألغام الأرضية.

على الرغم من المجموعة الواسعة من أشكال المنظمات غير الحكومية ، ككل ، يمكن اعتبارها قوة هيكلية جديدة مهمة في الحداثة. تنبع أهميتها من حقيقة أنها تقوض فكرة ويستفاليا التقليدية بأن الدول لها الحق في حكم نفسها داخل حدودها وأن «الغرباء» ليس لديهم سلطة للتدخل. التحول نحو النظر إلى الناس على أنهم يتمتعون بحقوق عالمية خارج حكوماتهم ورؤية حدود الدولة على أنها مصطنعة و ، وفي معظم الأحيان، ضارة بتقدم حقوق الإنسان عالميًا، في عولمة المنظمات غير الحكومية. بالتالي، فإن مفهوم سيادة الدولة التقليدي في الشؤون الدولية يتعرض لتحدي كبير من قبل مجموعة المنظمات غير الحكومية العالمية. يمكن لمناصري حقوق الإنسان، وخاصة أولئك الذين يتمتعون بقوة مالية وسياسية كبيرة، إجبار الحكومات على الامتثال لعدد من معاهدات حقوق الإنسان، وفي كثير من الحالات، تقديم تحديات جدية للدول التي تنتهك حقوق الإنسان مع الحفاظ على الحدود الوطنية ومبدأ عدم التدخل.

تتمثل إحدى المفارقات في نظام الحكم العالمي الحالي المجسد في الأمم المتحدة في أنه، على الرغم من توضيح مجموعة موضوعية من حقوق الإنسان التي يتمتع بها جميع الناس بحكم إنسانيتهم بغض النظر عن مكان إقامتهم، فإن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ينص بوضوح في ميثاقه على أن الدول يجب ألا تتدخل في الشؤون الداخلية لدول أخرى (إلا إذا كان ذلك لمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان). وبالتالي، تشكل حدود ما هو مسموح به بموجب القانون الدولي عائقًا أمام عولمة حقوق الإنسان كإطار أخلاقي. من المهم التأكيد على أن حقوق الإنسان والقانون الدولي ليسا دائمًا متطابقين لفهم واقع النظام العالمي لكليهما (كوشمان، ٢٠١٥). قد يكون ضمان وصول الجميع إلى حقوقهم

الإنسانية مقبولًا تمامًا من حيث الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ولكنه قد يكون أيضًا غير شرعي تمامًا من حيث القانون الدولي.

تعد المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمنع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها في عام ١٩٤٨ مثالًا على ذلك. وفقًا لهذه الاتفاقية، يتعين على الحكومات التدخل ووضع حد للإبادة الجماعية عندما تحدث. مع استثناء محتمل لتدخل الناتو في كوسوفو، الذي تم تبريره أكثر بالاعتبارات الأمنية بدلاً من القانون الدولي ضد الإبادة الجماعية أو تعزيز حقوق الإنسان، فإن مبدأ عدم التدخل—الذي ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة ويمكن استخدامه فقط في حالات الدفاع عن النفس—يمتلك القوة الدائمة لمنع الإبادة الجماعية، مما يعني أن المعاهدة لم تُفعّل أبدًا ولم تكن هناك حالات محددة تدخلت فيها الدول لوقف الإبادة الجماعية (عينا، ٢٠٢٠). النقطة الأساسية المستفادة من هذا هي أن تدخل الدول لوقف انتهاكات حقوق الإنسان ليس جزءًا رئيسيًا من عولمة حقوق الإنسان. في الواقع، هناك نقاش جدلي ومستمر حول ما إذا كان ينبغي للدول التدخل ومتى ينبغي ذلك لوقف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. هذه واحدة من الموضوعات الرئيسية في خطاب حقوق الإنسان. بسبب هيمنة مبدأ عدم التدخل، كُلّفت المنظمات غير الحكومية بتنفيذ جزء كبير من الأنشطة التدخلية باسم حقوق الإنسان. نظراً للاعتراف بوجودها الواسع، يشير عدد من الأكاديميين الآن إلى هذه المنظمات مجتمعةً كمجتمع مدني عالمي. وفقاً لكالدور، أنهلر، وجلايسيوس (٢٠١٥)، فإن المجتمع المدني العالمي هو «مجال من الأفكار و القيم و المؤسسات و المنظمات و الشبكات والأفراد الموجودين بين الأسرة و الدولة والسوق ويعمل بدوافع القضايا». وهو تفاعلي، مما يعني أن أهدافه تمتد إلى ما وراء المجتمعات الوطنية والسياسات والاقتصاديات. رغم أن هذا المصطلح الغامض يتضمن كمية هائلة من النشاط البشري، فإنه يشير أيضاً إلى أن العولمة أوجدت هيكلاً اجتماعياً جديداً يتكون من أشكال مستقلة عن الدولة وثقافات تعمل معاً لتعزيز قضية حقوق الإنسان. يحدد هذا التعريف المجتمع المدني العالمي كوجود خارج حدود الزمان والمكان لترتيب الدول والمجتمعات «الطبيعي»، بخلاف معظم تعريفات المجتمع التي تعتمد على بعض المفاهيم الجغرافية للحدود.

من الصعب تصور القيود على من أو ما يمكن اعتباره «عضواً» في المجتمع المدني العالمي وفقاً لمبادئ هذا التعريف. قد تعلن منظمة ما أنها جزء من هذا الكيان، وعندما تفعل عدد كافٍ من المنظمات ذلك، ينشأ تشكيل اجتماعي جديد يراه المشاركون كجزء من المجتمع المدني الدولي. يصعب تصور ما قد يعنيه لشخص أن يعلن «أنا عضو في المجتمع المدني العالمي» إلا إذا فسرنا العضوية كسلوك معياري يتجاوز الحدود التقليدية للمجتمع الوطني والسياسي والاقتصادي. حتى لو كان هذا الشخص نوعاً جديداً

من اللاعبين في النظام الدولي، فإنه سيظل يتمتع بحقوق وامتيازات المواطنة في الدولة المعينة.

المجتمع المدني العالمي هو مفهوم مصطنع يحاول وصف الأنماط العالمية الحقيقية للنشاط التنظيمي التي أصبحت أكثر معيارية في جميع أنحاء العالم. هو مفهوم تحليلي وأيضاً فكرة رومانسية ومثالية للغاية. قد يجادل البعض بأن المجتمع المدني العالمي هو مفهوم مثالي يعكس ما يعتقد أعضاء المجتمع أنهم يفعلونه بدلاً من ما يفعلونه فعلاً. يشير بنديكت أندرسون (٢٠٢١) إلى هذا كمجتمع متخيل أو خيال اجتماعي.

قدم ريف وأندرسون (٢٠١٥) نقداً حاداً لفكرة المجتمع المدني هذه، مجادلين بأن الصورة المثالية للمجتمع المدني العالمي ليست مفهوماً تحليلياً مفيداً ولا مثالاً يوتوبياً. وفقاً لريف وأندرسون، سيكون من الأدق وصف حركة المجتمع المدني العالمي كبطل للقيم العالمية، تعمل داخل قيود العولمة ومن خلالها كوسيلة لنشر تلك القيم. من الأفضل رؤيتها كحركة تهدف إلى جعل الشكل المحلي للاندماج في الاتحاد الأوروبي عالمياً. وفقاً لريف وأندرسون، يتكون المجتمع المدني العالمي من مجموعة من «مبشري الحركات الاجتماعية» الذين يفتقرون إلى الديمقراطية والمساءلة.

على الرغم من كون هذا الرأي نقدياً للغاية، إلا أنه يوفر تحليلاً اجتماعياً مقنعاً لمفهوم المجتمع المدني العالمي. للمنظمات غير الحكومية أهدافها ومعتقداتها وعاداتها وعملياتها وتسلسلاتها الهرمية الاجتماعية الخاصة بها لأنها في الأساس منظمات اجتماعية. ولأنها غالباً ما تعتمد على العضوية والتسلسلات الهرمية الإدارية التي لا يختارها السكان، فهي ليست منظمات ديمقراطية بمعنى ما. سيكون ممثل المنظمات غير الحكومية تمثيلاً لمنظمته ويكون مسؤولاً فقط أمامها، بينما يكون ممثل حقوق الإنسان من حكومة الولايات المتحدة مسؤولاً منتخباً ومسؤولاً أمام تلك الحكومة.

لذلك، من الضروري تحدي الفكرة أنه حتى إذا كان يجب على المنظمات غير الحكومية التي تشكل هذا المجتمع المدني العالمي المفترض أن تركز على حماية الضعفاء، فإن هذا المجتمع المدني العالمي - إذا كان موجوداً على الإطلاق - هو في الحقيقة ترتيب جديد للقوة. لتحليل تبعات هذا الاكتشاف بالكامل، كما يستحق، هو خارج نطاق هذا العمل. الفكرة الرئيسية هي أنه عند مناقشة عولمة حقوق الإنسان، يجب ممارسة الحذر الشديد لتجنب الخلط بين الأفكار التحليلية والأفكار المثالية أو اليوتوبية. بدون شك، تشكل المنظمات غير الحكومية الدولية قوة قوية داخل النظام العالمي، وحققت خطوات كبيرة في تعزيز رؤيتها لحقوق الإنسان. ومع ذلك، فإن المجتمع المدني العالمي هو عملية عولمة ويجب فحصه بشكل نقدي بنفس الطريقة التي يتم بها فحص عمليات العولمة الأخرى، بما في ذلك الرأسمالية. هذا لأنه ليس مصطلحاً مثالياً.

الخاتمة

على الرغم من أن موضوع عولمة حقوق الإنسان واسع جداً، فقد حاولنا في هذه الورقة تلخيص العملية برمتها في ثلاث عمليات رئيسية. هذه العمليات لا تمثل كل ما يمكن أن يعنيه مصطلح «عولمة حقوق الإنسان». بما أن حقوق الإنسان تذكّر باستمرار بأنها إبداعات اجتماعية، فمن الضروري رؤيتها كنوع من الثقافة. لفهم حقوق الإنسان في سياق العالم الحديث، يتطلب الأمر تبني نهج تحليلي جديد ينظر إلى حقوق الإنسان كتصورات اجتماعية للحرية والضعف البشري وطرق لتعزيز الحرية وتقليل ذلك الضعف. فهم حقوق الإنسان كسلاسل متتالية من الحقوق المتعارضة يسمح لنا برؤية عملية تقدم حقوق الإنسان كعملية صراعية، ليس فقط من حيث النزاعات بين دعاة حقوق الإنسان والدول التي تنتهك حقوق الإنسان، ولكن أيضًا بين الدعاة الذين لديهم أفكار مختلفة حول ماهية حقوق الإنسان.

في رأينا، أحد الجوانب الأكثر فائدة للدفاع عن حقوق الإنسان هو النهج الحواري لحقوق الإنسان، الذي يساعدنا في فهم كل من الإمكانيات والقيود لحقوق الإنسان في الحالة الحالية للأمور كالتقاء بين العالمي والمحلي او الخاص. أخيراً، من خلال فهم البنى التي يستخدمها نشطاء حقوق الإنسان لتعريف وتصور عملهم، نبرز عولمة حقوق الإنسان. يتضمن ذلك ليس فقط تقييم مدى تقدم حقوق الإنسان (أو عدم تقدمها)، ولكن أيضًا تحليل نقدي للأفراد والمنظمات التي تدعم هذه الحقوق.

لطالما استندت حقوق الإنسان على المثالية، ولكن في ضوء الحقائق المروعة التي لا تزال موجودة في الكثير من أنحاء العالم، يجب علينا إعادة تقييم ما يعنيه الانخراط في العالم نيابة عن الآخرين والاعتراف بحدود هذا النشاط.

المصادر

١. أحمد مباي. ٢٠١٨. «حقوق الإنسان في أفريقيا»، في ك. فروم وبي. ألستون (محرران)، حقوق الإنسان الدولية (وستبورت، كونيتيكت: دار نشر ويستوود).

٢. عينا، جوزيف. ٢٠٢٠. حقوق الإنسان ومستقبل المجتمع الدولي (أوكسفورد: مطبعة جامعة أوكسفورد).

٣. أكيجو، كرانستون. ٢٠١٩. قراءة حقوق الإنسان (فيلادلفيا: دار نشر جامعة تيمبل).

٤. ألبرو، مارتن. ٢٠٠٧. العصر العالمي: الدولة والمجتمع بعد الحداثة (ستانفورد، كاليفورنيا: مطبعة جامعة ستانفورد).

٥. أندرسون، بنديكت. ٢٠٢١. المجتمعات المتخيلة: تأملات في أصل وانتشار القومية (لندن ونيويورك: فيرسو).

٦. أبادوراي، أرجون. ١٩٩٦. الحداثة في العصر الكبير: الأبعاد الثقافية للعولمة (مينيابوليس، مينيسوتا: مطبعة جامعة مينيسوتا).

٧. بابالاكين، لارول. ٢٠٢٠. أزمة المثقف العربي: التقليدية أو التاريخية؟ (بيركلي، كاليفورنيا: مطبعة جامعة كاليفورنيا).

٨. بهاجواتي، جاغديش ن. ٢٠١٤. دفاعًا عن العولمة (أوكلاند ونيويورك: مطبعة جامعة أوكسفورد).

٩. بيليت، بريت. ٢٠١٧. النسبية الثقافية في وجه الغرب: معاناة النساء والأطفال الإناث (نيويورك: بالغرف ماكميلان).

١٠. بلاو، جوديث ر. وألبرتو مونكادا. ٢٠١٦. العدالة في الولايات المتحدة: حقوق الإنسان والدستور الأمريكي (لانهم، ميريلاند: رووومان وليتفيلد).

١١. بوب، كليفورد. ٢٠١٥. تسويق التمرد: المتمردون، وسائل الإعلام، والنشاط الدولي (كامبريدج ونيويورك: مطبعة جامعة كامبريدج).

١٢. تشيديبيير، مايكل ب. ٢٠١٩. «حقوق الإنسان والانتقال إلى الديمقراطية في نيجيريا»، مجلة حقوق الإنسان الفصلية، ٣٩: ٣.

١٣. كوان، جين ك.، ماري-بينديكت ديمبور، وريتشارد أ. ويلسون (محررون). ٢٠١١. الثقافة والحقوق: وجهات نظر أنثروبولوجية (كامبريدج ونيويورك: مطبعة جامعة كامبريدج).

١٤. كوشمان، توماس. ٢٠١٦. «الحقوق، الإنسانية»، في براين س. تورنر (محرر)، قاموس كامبريدج لعلم الاجتماع (كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج).

١٥. "صراع العقلانيات. ٢٠١٥ : القانون الدولي، حقوق الإنسان، والحرب في العراق.» مجلة دياكين للقانون. المجلد ٢١، العدد ٢، الصفحات ٥٤٦-٥٧١.

١٦. دادا، فيكتور. ٢٠٢٠. حقوق الإنسان (نيودلهي، الهند: منشورات هار-أناند).

١٧. ديمبور، ماري-بينديكت. ٢٠٢١. «متابعة حركة البندول: بين العالمية والنسبية»، في جين كوان، ماري-بينديكت ديمبور، وريتشارد أ. ويلسون (محررون)، الثقافة الدولية وحقوق الإنسان (نيويورك: مطبعة جامعة كامبريدج).

١٨. إنجل، كارين. ٢٠١٨. «من الشك إلى التبني: حقوق الإنسان والجمعية الأنثروبولوجية الأمريكية.» مجلة حقوق الإنسان الفصلية، المجلد ٣٣، العدد ٣، الصفحات ٥٣٦-٥٥٩.

١٩. فال، ريتشارد. ١٩٩٩. العولمة المفترسة: نقد (كامبريدج: بوليتي برس).

٢٠. جيدينز، أنتوني. ٢٠١٢. العالم الفارّ: كيف تعيد العولمة تشكيل حياتنا (لندن: بروفايل).

٢١. جلندون، ماري آن. ٢٠٢١. عالم جديد: إليانور روزفلت والإعلان العالمي لحقوق الإنسان (نيويورك: دار راندوم للنشر).

٢٢. هارفي، ديفيد. ٢٠١٥. تاريخ موجز للنيو ليبرالية (نيويورك: مطبعة جامعة أوكسفورد).

٢٣. مساحات رأس المال العالمي ٢٠١٦ . (لندن ونيويورك: فيرسو).

٢٤. هانت، لين أفيري. ٢٠١٧. اختراع حقوق الإنسان: تاريخ. (نيويورك: دار نشر دبليو. دبليو. نورتون).

٢٥. هانت، لين، محرر. ٢٠١٦. الثورة الفرنسية وحقوق الإنسان: تاريخ وثائقي مختصر (بوسطن، ماساتشوستس: كتب بيدفورد من مطبعة سانت مارتن).

٢٦. إغناتيف، مايكل. ٢٠٢١. حقوق الإنسان كسياسة وعبادة (برينستون، نيو جيرسي: مطبعة جامعة برينستون).

٢٧. جويس، جوزيف. ٢٠١٩. «العولمة وعدم المساواة بين الأمم»، في سيساي أسيفا (محرر)، العولمة الاقتصادية والتنمية: قضايا حاسمة في القرن الحادي والعشرين (كالامازو، ميشيغان: معهد دبليو. إي. أبجون للبحوث الوظيفية).

٢٨. كالدور، ماري، هيلموت أنهير، ومارليز غلاسياس. ٢٠١٥. مقدمة للمجتمع المدني

العالمي (كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج).

٢٩. كيك، مارغريت إي. وكاثرين سيكينك. ٢٠١٨. الناشطون عبر الحدود: شبكات الدعوة في السياسة الدولية (إثاكا، نيويورك: مطبعة جامعة كورنيل).

٣٠. كيمليكا، ويل. ٢٠١٥. الليبرالية، المجتمع، والثقافة (أوكسفورد: مطبعة كلارندون).

٣١. ليفيت، بيغي. ٢٠٢١. القرويون عبر الحدود الوطنية (بيركلي، كاليفورنيا: مطبعة جامعة كاليفورنيا).

٣٢. ميري، سالي إنغل. ٢٠١٦. حقوق الإنسان والعنف الجنساني: ترجمة القانون الدولي إلى عدالة محلية (شيكاغو، إلينوي: مطبعة جامعة شيكاغو).

٣٣. موتوا، ماكو. ٢٠١٨. حقوق الإنسان: نقد سياسي وثقافي (فيلادلفيا، بنسلفانيا: مطبعة جامعة بنسلفانيا).

٣٤. نواكي، فينسنت. ٢٠١٥. حقوق الإنسان والعلاقات الدولية (كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج).

٣٥. ريف، ديفيد وكينيث أندرسون. ٢٠١٥. المجتمع المدني العالمي: نظرة متشككة (كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج).

٣٦. روبرتسون، رولاند. ٢٠١٣. العولمة: نظرية اجتماعية وثقافة عالمية (لندن وأوكسنارد، كاليفورنيا: دار ساج للنشر).

٣٧. سينغر، بيتر. ٢٠١٤. «الغرباء: التزاماتنا تجاه من هم خارج حدودنا»، في دين ك. تشاتيرجي (محرر)، أخلاق المساعدة: الأخلاق والمحتاجين البعيدين (كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج).

٣٨. تورنر، براين. ٢٠٢٠. الضعف وحقوق الإنسان (يونيفرسيتي بارك، بنسلفانيا: مطبعة جامعة بنسلفانيا).

٣٩. والدرون، جيريمي. ٢٠٢١. الهراء على الركائز: بنثام، بيرك، وماركس على حقوق الإنسان (لندن ونيويورك: دار ميث للنشر).

٤٠. ولزر، مايكل. ٢٠١٤. السميك والرفيع: الجدل الأخلاقي في الداخل والخارج (نوتردام، إنديانا: مطبعة جامعة نوتردام).

References

1. Ahmed M'Baye. 2018. "Human Rights in Africa", in K. Vroom and P. Alston (eds.), The International Human Rights (Westport, CT.: Westwood Press).
2. Aina, Joseph. 2020. Human Rights and the Future of International Society (Oxford: Oxford University Press).
3. Akeju, Cranston. 2019. The Human Rights Reader (Philadelphia: Temple University Press).
4. Albrow, Martin. 2007. The Global Age: State and Society Beyond Modernity (Stanford, CA: Stanford University Press).
5. Anderson, Benedict. 2021. Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism (London and New York: Verso).
6. Appadurai, Arjun. 1996. Modernity at Large: Cultural Dimensions of Globalization (Minneapolis, MN: University of Minnesota Press).
7. Babalakin, Laroul. 2020. The Crisis of the Arab Intellectual: Traditionalism or Historicism? (Berkeley, CA: University of California Press).
8. Bhagwati, Jagdish N. 2014. In Defense of Globalization (Auckland and New York: Oxford University Press).
9. Billet, Bret. 2017. Cultural Relativism In the Face of the West: The Plight of Women and Female Children (New York: Palgrave Macmillan).
10. Blau, Judith R. and Alberto Moncada. 2016. Justice in the United States: Human Rights and the US Constitution (Lanham, MD: Rowman & Littlefield).
11. Bob, Clifford. 2015. The Marketing of Rebellion: Insurgents, Media, and International Activism (Cambridge and New York: Cambridge University Press).
12. Chidiebere, Michael B. 2019. "Human Rights and the Transition to Democracy in Nigeria", Human Rights Quarterly, 39:3.
13. Cowan, Jane K., Marie-Bénédicte Dembour, and Richard A. Wilson. Eds. 2011. Culture and Rights: Anthropological Perspectives (Cambridge and New York: Cambridge University Press).
14. Cushman, Thomas. 2016. "Rights, Human", in Bryan S. Turner, ed., The Cambridge Dictionary of Sociology (Cambridge: Cambridge University Press).
15. 2015. "The Conflict of the Rationalities: International Law, Human Rights, and the War in
16. Iraq." Deakin Law Review. Vol. 21, No. 2, pp. 571–546.
17. Dada, Victor. 2020. Human Rights (New Delhi, India: Har-Anand Publications).
18. Dembour, Marie-Bénédicte. 2021. "Following the Movement of a Pendulum: Between Universalism and Relativism", in Jane Cowan, Marie-Bénédicte Dembour, and Richard A. Wilson, eds., International Culture and Human Rights (New York: Cambridge University Press).
19. Engle, Karen. 2018. "From Skepticism to Embrace: Human Rights and the

American Anthropological Association." Human Rights Quarterly, Vol. 33, No. 3, pp. 59–536.
20. Falk, Richard. 1999. Predatory Globalization: A Critique (Cambridge: Polity Press).
21. Giddens, Anthony. 2012. Runaway World: How Globalisation is Reshaping Our Lives (London: Profile).
22. Glendon, Mary Ann. 2021. A World Made New: Eleanor Roosevelt and the Universal Declaration of Human Rights (New York: Random House).
23. Harvey, David. 2015. A Brief History of Neoliberalism (New York: Oxford University Press).
24. ——2016. Spaces of Global Capitalism (London: New York: Verso).
25. Hunt, Lynn Avery. 2017. Inventing Human Rights: A History. (New York: W.W. Norton).
26. Hunt, Lynn, ed. 2016. The French Revolution and Human Rights: A Brief Documentary History (Boston, MA: Bedford Books of St. Martin's Press).
27. Ignatieff, Michael. 2021. Human Rights as Politics and Idolatry (Princeton, NJ: Princeton University Press).
28. Joyce, Joseph. 2019. "Globalization and Inequality Among Nations," in Sisay Asefa (ed.), Economic Globalization and Development: Critical Issues of the 21st Century (Kalamazoo, MI: W.E. Upjohn Institute for Employment Research).
29. Kaldor, Mary, Helmut Anheier and Marlies Glasius. 2015. Introduction to Global Civil Society (Cambridge: Cambridge University Press).
30. Keck, Margaret E. and Kathryn Sikkink. 2018. Activists Beyond Borders: Advocacy Networks in International Politics (Ithaca, NY: Cornell University Press).
31. Kymlicka, Will. 2015. Liberalism, Community, and Culture (Oxford: Clarendon Press).
32. Levitt, Peggy. 2021. The Transnational Villagers (Berkeley, CA: University of California Press).
33. Merry, Sally Engle. 2016. Human Rights and Gender Violence: Translating International Law into Local Justice (Chicago, IL: University of Chicago Press).
34. Mutua, Makau. 2018. Human Rights: A Political and Cultural Critique (Philadelphia, PA: University of Pennsylvania Press).
35. Nweke, Vincent. 2015. Human Rights and International Relations (Cambridge: Cambridge University Press).
36. Rieff, David and Kenneth Anderson. 2015. Global Civil Society: A Skeptical View (Cambridge: Cambridge University Press).
37. Robertson, Roland. 2013. Globalization: Social Theory and Global Culture (London; Thousand Oaks, CA: Sage).

38. Singer, Peter. 2014. “Outsiders: Our Obligations to Those Outside Our Borders,” in Deen K. Chaterjee, ed., The Ethics of Assistance: Morality and the Distant Needy (Cambridge: Cambridge University Press).
39. Turner, Bryan. 2020. Vulnerability and Human Rights (University Park, PA: Pennsylvania State University Press).
40. Waldron, Jeremy. 2021. Nonsense Upon Stilts: Bentham, Burke, and Marx on the Rights of Man (London and New York: Meth Press).
41. Walzer, Michael. 2014. Thick and Thin: Moral Argument at Home and Abroad (Notre Dame, IN: University of Notre Dame Press).